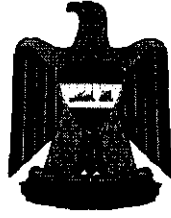


كو٧مارى عىراق  
داد كاي بالآي نىتىتحادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٨/٤/٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود صالح التميمي وحسين عباس ابو التمن ومحمد قاسم الجنابي المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي : النائب (ص. ج. ع. ك) - وكيله المحامي (ك. م. ع. م) .

المدعى عليه : رئيس مجلس النواب العراقي/اضافة لوظيفته - وكيله الموظفان الحقوقيان المدير (س. ط. ي) والمستشار القانوني المساعد (ه. م. س) .

#### الإدعاء :

ادعى وكيل المدعى بأن المدعى عليه اصدر القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ قانون التعديل الاول لقانون (٤٥) لسنة ٢٠١٣ حيث ان هذا القانون تضمن مخالفة دستورية المتمثلة ب ( سابعاً : أن لا يكون من العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما في ذلك عضو مجلس المفوضين وشاغلي المناصب العليا فيها ويستثنى من ذلك من انهى خدمته فيها قبل مدة لا تقل عن (٢) سنتين من تأريخ الترشيح ) وحيث ان هذا النص يعد مخالفة دستورية وخرقاً للمبادئ الدستورية وحقوق المواطنة وتعسفاً للحقوق المدنية والانتخابية المنصوص عليها في المواد (١٤) و (١٦) و (٢/اولاً/ج) و (٢٠) من الدستور وبذلك فان ما جاء في قانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ المعدل لقانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ غير دستوري وتقييد لحقوق المواطنين الاساسية للترشيح وحيث ان اعضاء المفوضية المنتهية دورتهم هم حالياً أسوة بالمواطنين كما نص الدستور وان الترشيح لمجلس النواب هو حق مشروع لكل عراقي كامل الاهلية غير محكوم بجناية ولا يوجد نص دستوري يمنع ترشحهم وخلافه يعد طعناً للهيئة المستقلة وهذا ما استقر عليه القضاء الدستوري في العراق حيث اصدرت المحكمة الاتحادية العليا قرارها المرقم (٢٧/اتحادية/٢٠١٨)



كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

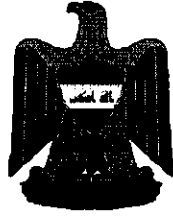
العدد: ٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

حول مفاهيم المساواة وتكافؤ الفرص . وان هذه الشريحة أدت واجبها بمهنية وشفافية وحياد لمهام واجباتها المناطة لها بنجاح الدورات الانتخابية منذ بدء الممارسة الديمقراطية ولا يوجد سبب موجب لاصدار مثل هذا القانون . وان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة مشكلة بموجب الدستور ولها قانون خاص وخاضعة للجهات الرقابية وان العاملين فيها سواسية مع كل الموظفين والمكلفين بخدمة عامة ، وان هذه المادة جاءت طعناً لاعضاء وموظفي والمفوضين وكل العاملين فيها مما يؤثر على الرأي العام ونزاهة الانتخابات واستقلاليتها . عليه طلب وكيل المدعي الحكم بعدم دستورية (سابعاً) من قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب . اجاب وكيل المدعي عليه بلانحبتها الجوابية المؤرخة ٢٠١٨/٢/١٩ وطلب رد الدعوى وتحميل المدعي المصاريف القضائية لان مجلس النواب شرع القانون استناداً لاحكام المادة (٤٩/ثالثاً) من الدستور وان الشروط الواردة فيها هي خياراً تشريعياً وفق الدستور . ويعد تسجيل الدعوى في هذه المحكمة واستكمال الاجراءات المطلوبة وفقاً للنظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ تم تعيين يوم ٢٠١٨/٤/٩ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة وحضر وكلاء الطرفين وكرر وكيل المدعي ما ورد في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها وكرر وكيل المدعي عليه ما ورد في اللائحة الجوابية وطلب الحكم بموجبها وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأفهم قرار الحكم علناً في الجلسة .

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المدعي يطعن بعدم دستورية نص المادة (٣) من قانون التعديل الاول رقم (١) لسنة ٢٠١٨ المعدل لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ والتي اضافت الفقرة (سابعاً) الى المادة (٨) من القانون المتعلقة بشروط المرشح لانتخابات مجلس النواب ونصها ((ان لا يكون من العاملين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بما في ذلك عضو مجلس المفوضين وشاغلي المناصب العليا فيها ويستثنى من ذلك من انهي

كو<sup>٧</sup>مارى عيراق  
داد كاي بالآي نيتتياحي

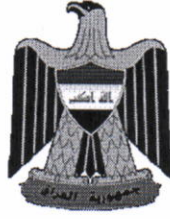


جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

خدمته فيها قبل مدة لا تقل عن (٢) سنتين من تاريخ الترشيح))  
بداعي ان النص المذكور جاء مخالفاً لأحكام المواد (١٤) و (١٦) و (٢/اولاً/ج) و (٢٠) من  
الدستور والتي تنص على المساواة وتكافؤ الفرص واحترام الحقوق والحريات الاساسية  
وعلى حق المواطن بالمشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية  
وان النص موضوع الطعن يقيّد حق المواطن بالترشح لعضوية مجلس النواب .  
وتجد المحكمة الاتحادية العليا ان مجلس النواب قد اصدر النص موضوع الطعن  
وفقاً لاختصاصه التشريعي المنصوص عليه في المادة (٦١/اولاً) من الدستور  
مستنداً بأدرج شروط المرشح لانتخابات مجلس النواب استناداً  
الى صلاحيته المنصوص عليها في المادة (٤٩/ثالثاً) من الدستور.  
كما تجد المحكمة الاتحادية العليا ان الترشح لانتخابات مجلس النواب من قبل  
عضو مجلس المفوضين وشاغلي المناصب العليا في المفوضية العليا المستقلة  
وهم في مناصبهم او ممن ترك منصبه وطلب الترشح مباشرة او بعد تركه المنصب  
من شأنه ان يؤثر بشكل او بآخر في خط الحياد الذي يلزم ان تكون عليه المفوضية  
ويصبح موقفها في دائرة الشك مما يلزم ابعادها عنه لبعث الطمأنينة في نفوس المرشحين والناخبين  
لذا فأن استبعاد النص موضوع الطعن لمن هو في المفوضية او بعد تركها مباشرة  
او بعد تركها بفترة قصيرة لا يخالف المواد الدستورية التي ذكرها المدعي في عريضة دعواه  
ذلك ان المساواة وتكافؤ الفرص وحق المشاركة بالشؤون العامة وحق التمتع بالحقوق السياسية  
التي ذكرتها هذه المواد يكون بالنسبة للمواطنين اللذين لامتيزهم صفة وظيفية معينة في جهة معينة  
مباشرة بعملية الانتخابات تجعلهم عند الترشح متقدمين على غيرهم استناداً الى هذه الصفة  
من شأنه ان يخل بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين  
وبناءً عليه وحيث ان النص موضوع الطعن شرع وفقاً للاعتبار المتقدم واستناداً الى احكام المادة  
(٤٩/ثالثاً) من الدستور فتكون دعوى المدعي فاقدة لسنداها من الدستور والقانون  
فقرر الحكم بردها وتحميل المدعي المصاريف واتعاب محاماة وكيله المدعي عليه ومقدارها مئة الف

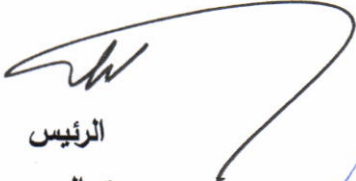
كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي نيتتيحادي

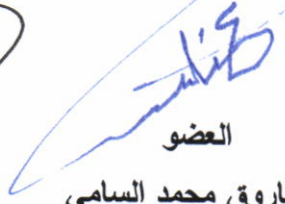


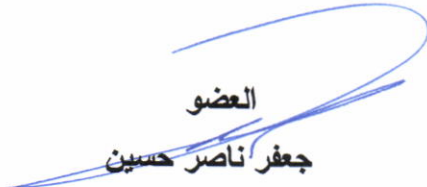
جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

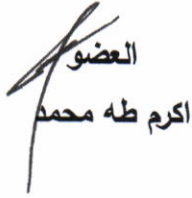
العدد: ٣٠/اتحادية/اعلام/٢٠١٨

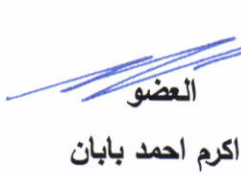
دينار و صدر الحكم باتاً وبالاتفاق في ٢٠١٨/٤/٩ استناداً الى احكام المادة (٩٤) من الدستور  
والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ .

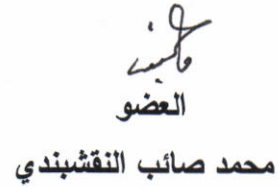
  
الرئيس  
مدحت المحمود

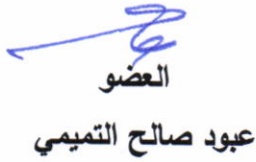
  
العضو  
فاروق محمد السامي

  
العضو  
جعفر ناصر حسين

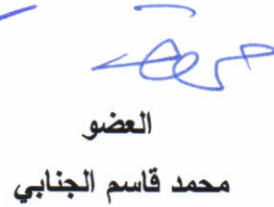
  
العضو  
اكرم طه محمد

  
العضو  
اكرم احمد بابان

  
العضو  
محمد صائب النقشبندي

  
العضو  
عبود صالح التميمي

  
العضو  
حسين عباس أبو التمن

  
العضو  
محمد قاسم الجنابي